

المبحث الرابع

مُدَافِعَة أهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَكْرِ

لِمَدِّ افْكَارِ المَدْرَسَةِ الْعَقْلَانِيَّةِ الْمُعاصرَةِ

فلا يخلو ما في هذا التيار العقلاني الإصلاحي الجديد من انحرافات منهجية غير هنية، إنّيرى ثلةً من أهل الفكر في مصر وغيرها للرّد على آراء رؤوسيه، وظهرت الشّدة من بعضهم في التشنيع على (الأفغاني) و(محمد عبده)، كان منهم:

معاصريهما (محمد الجنبيه^(١)) وقد زامل عبده في الأزهر، حيث اشتدى عليه وعلى شيخه الأفغاني خصوصاً، وذكر انحرافه عن أبواب من الأحاديث القدسية وتشرئبه بالمنهج الطبيعي^(٢).
ومثله (مصطفى صبرى)^(٣)، شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، حيث ردَّ

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن محمد غليس: ليبي الأصل، من أهل طرابلس الْقَرْبَ، ولد بالقاهرة وتعلم في الأزهر، وولي مشيخة المالكية فيه، ولما كانت ثورة عربى باشا أنهم بموالاتها، فالقي في سجن المستشفى وهو مريض، فتوفى فيه بالقاهرة سنة ١٨٨٢ (١٤٠١م)، من تصانيفه «فتح العلي المالك في الفتوى على منصب الإمام مالك»، انظر «الأعلام» ١٩/٦١.

(٢) انظر كتاب بلايا بروزا (من ٣٨-١١٨).

(٣) مصطفى صبرى: فقيه باحث من علماء الحنفية، تركي الأصل والمولد والمنشأ، تولى مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية، وقاد الحركة (الكمالية) بعد الحرب العالمية الأولى، وهاجر إلى مصر بأمره وأولاده سنة ١٩٢٢ (١٤٤٠م)، فألّف كتبًا بالعربية، أشهرها موقف القتل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، توفي بالقاهرة سنة ١٩٥٤ (١٤٧٣م)، انظر «الأعلام» ٢٣٦/٧.

على بعض مقالاتيهما، وشبّههما بـ«اللُّوِّثُ» مُحدِث البروتستانتية في التَّصْرِيَّة^(١) وجاء بعده (يوسف الدُّجْوِي)^(٢)، ليُخَصُّصُ في الرَّدِّ على (رشيد رضا) سِفَرًا نارِيًّا أسماه «صواعق من نار، على صاحب المنار»، تتَّبع فيه أشهر زلقاته في كتابه التَّفسير.

وبعدهم من بلاد المغرب يُؤْلِفُ (عبد الرَّحْمَن التَّئِيفِي الجعفري^(٣)) رسالَة صغيرة أسمها «الأبحاث البَيْضَا»، مع الشَّيْخِين عبدُه ورشيدُه رضا، ناقشَ فيها رشيدًا في خمس مسائلٍ أودعها تفسيره انتصرَ فيها لشَيْخِه عبدُه، تحوي تأويلاً مُتَسَسِّفةً لبعضِ الآياتِ، ورَدَّاً لبعضِ الأحاديث^(٤).
بل هذا (سِيد قطب^(٥) مُذَمِّداً من تَمَعِّلاتِ (عبدِه) وتلميذه، يتبَّهُ فارئ).

(١) انظر « موقف العقل والعلم والعالم من رب العلمين » لمصطفى صيري (١٤٤/١).

(٢) يوسف بن أحمد بن نصر الدُّجْوِي: مدرس من علماء الأزهر، ضرير من فقهاء المالكية، ولد في قرية دجوة من أعمال القليوبية. وكتَّ بصره في طفولته، وتعلم بالأزهر (١٣١٧-١٣٠١هـ) له كتب، منها: «تبني المؤمنين لمحاسن الدين»، و«الجواب المنيف في الرد على مدعى التحريف في الكتاب الشريف»، و«الرد على كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرزاق»، توفي سنة ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، انظر: «الأعلام» للزركي (٢١٦/٨).

(٣) عبد الرحمن بن محمد التَّئِيفِي: فقيه نثار، ينتمي إلى (أتبيلة) قبيلة أطلسية من القبائل المطلة على سهل تادلا وسط المغرب، ينتهي نسبه الشريف إلى جعفر بن أبي طالب، وقضى حفظ المغرب وقتها برو شعيب الدكالي بأنه «علامة المعنى»، وذكر حافظ لوذعى، ألف أزيد من سبعين مؤلفاً، مُعظمها في نصرة ما يراه حَقّاً في الْسُّنْنَة، منها «نظر الأكياس في الرَّدِّ على جهمية البيضاء وفاس»، و«الإرشاد والتبيين في البحث مع شراح المرشد المعين»، توفي سنة ١٣٨٥هـ (١٩٦٦م) بالدار البيضاء، انظر ترجمته في مقدمة تحقيق كتابه «حكم السنة والكتاب» (من ٩/٩) دار الجيل، ٢٤، ١٤٣١.

(٤) الكتاب لا يزال مشروعاً للطبع بعناية د. حميد عقرة، إلى ساعتي كتابي لهذه المعرفة.

(٥) سيد قطب بن إبراهيم: مفكِّر إسلامي مصري، من موالي드 قرية (موشا) في أسيوط، تخرج بكلية دار العلوم (بالقاهرة) سنة ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، وعمل في جريدة الأهرام، وكتب في مجلتي (الرسالة) و(الثقافة)، وُعِينَ مدرساً للغربية، فموظفاً في ديوان وزارة المعارف؛ انتُخب إلى جماعة الإخوان المسلمين، فترأس قسم نشر الدعوة، وتولى تحرير جريدهم (١٩٥٣م)، وسجن معهم، ففكَّ على تأليف الكتب ونشرها وهو في سجنه، إلى أن صدر الأمر بإعادتهم.

وكتبَ كثيرة مطبوعة متداولة، منها: (النقد الأدبي، أصوله ومتناهجه)، و(العدالة الاجتماعية في الإسلام)، و(التَّصوِيرُ الفنِّي في القرآن)، و(الإسلام ومشكلات الحضارة)، و(الإسلام العالمي) =

تفسيرٍ ظالله لسورة الفيل، إلى أنَّ يَةَ الرَّجُلِينَ فِي الذِّبْ عن الدِّينِ لَا تَشْفُعُ لِقَبْوِيِ ما أَفْسَدَاهُ مِنْ مَنْهَجِ السَّلِيمِ لِنَصْوصِ الْوَحْيِ، فَيَقُولُ:

«.. مُواجهَةُ ضغطِ الْخُرَافَةِ مِنْ جِهَةِ، وَضغطِ الْفِتْنَةِ بِالْعِلْمِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى: تَرَكَتْ آثَارَهَا فِي تِلْكَ الْمَدْرَسَةِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاِحْتِيَاطِ، وَالْمَيْلِ إِلَى جَعْلِ مَالَوْفِ السُّنْنَ الْكُوْنِيَّةِ هُوَ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ لِسُنْنَ اللَّهِ، فَشَاعَ فِي تَفْسِيرِ الأَسْتَاذِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَبْدِهِ - كَمَا شَاعَ فِي تَفْسِيرِ تَلْمِيذِهِ: الأَسْتَاذِ الشَّيْخِ رَشِيدِ رَضا، وَالْأَسْتَاذِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَغْرِبِيِّ - رَحْمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا - شَاعَ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ الرَّغْبَةُ الْواضِحَةُ فِي ردِّ الْكَثِيرِ مِنَ الْخَوْارِقِ إِلَى مَالَوْفِ سُنْنَ اللَّهِ دُونَ الْخَارِقِ مِنْهَا، وَإِلَى تَأْوِيلِ بَعْضِهَا، بِحِيثُ يُلَامُنَّ مَا يُسْمُونَهُ (الْمَعْقُولُ) ۱ وَإِلَى الْحَذِيرِ وَالْاِحْتِرَاسِ الشَّدِيدِ فِي تَقْبِيلِ الْغَيْبَاتِ».

ثُمَّ يَقُولُ: «.. وَمَعَ إِدْرَاكِنَا وَتَقْدِيرِنَا لِلْعَوْمَلِ الْبَيْتِيَّةِ الدَّافِعَةِ لِمُثْلِ هَذَا الْاِتَّجَاهِ، فَإِنَّا نَلَاحِظُ عَنْصَرَ الْمُبَالَغَةِ فِيهِ، وَإِغْفَالَ الْجَانِبِ الْآخَرِ لِلْتَّصُورِ الْقَرآنِيِّ الْكَاملِ، وَهُوَ طَلَاقَةُ مَشِيشَةِ اللَّهِ وَقَدْرَتِهِ مِنْ وَرَاءِ السُّنْنَ الْتَّيَ اخْتَارَهَا - سَوَاءَ الْمَالَوْفُ مِنْهَا لِلْبَشَرِ، أَوْ غَيْرِ الْمَالَوْفِ - هَذِهِ الطَّلاقَةُ الَّتِي لَا تَجْعَلُ الْعُقْلَ الْبَشَرِيَّ هُوَ الْحَاكِمُ الْآخِرِ، وَلَا تَجْعَلُ مَعْقُولَ هَذَا الْعُقْلِ هُوَ مَرَدُ كُلِّ أَمْرٍ، بِحِيثُ يَتَحَمَّلُ تَأْوِيلُ مَا لَا يَوْافِقُهُ، كَمَا يَتَكَرَّرُ هَذَا القَوْلُ فِي تَفْسِيرِ أَعْلَمِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ»^(١).

حَتَّىَ مَنْ كَانَ مِنَ الْفَقِهَاءِ مَحْسُوبًا عَلَىِ السَّلْفَيَّةِ الإِصْلَاحِيَّةِ، لَمْ يَتَرَكِ الْعُلَمَاءُ الرَّدُّ عَلَيْهِ إِنْ أَبَدَىَ زَلْلًا فِي مَوْقِفِهِ مِنَ النَّصْوصِ يَرَوْنَهُ تَابِعًا فِيهَا عَبْدَهُ أَوْ تَلْمِيذَهُ؛ كَحَالِ ابْنِ الْعَربِيِّ الْعَلَوِيِّ الْفَاسِيِّ (ت١٣٨٤هـ)^(٢) حِينَ حَلَّ بُمُّرَّاکِشَ مَرَّةً، حَدَّثَ

= وَالْإِسْلَامِ، وَ(الْمُسْتَقْبِلُ لِهَذَا الدِّينِ)، وَ(فِي ظَلَالِ الْقُرْآنِ)، وَ(مَعَالِمُ فِي الْطَّرِيقِ)، تَوْفِيَ سَنَةُ (١٩٦٧م)، انظر «الأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ (١٤٧٣هـ)».

(١) فِي ظَلَالِ الْقُرْآنِ، (٣٩٧٨/٦).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ الْعَربِيِّ الْعَلَوِيِّ الْمَدْفُرِيِّ الْحَسَنِيِّ: فَقِيهٌ عَلَامٌ، ثَنَا فِي أُولَئِكَهُ مَنْصُوفًا عَلَىِ الْقَلْرِيقَةِ التَّجَانِيَّةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنِ ذَلِكَ، وَاصْبَحَ بِالسَّلْفَيَّةِ بَعْدَ أَنْ لَقِيَ شِيخَهُ بِشَعْبِ الْكَالِيِّ قَافْلَةً مِنَ الْمَشْرِقِ، دَرَسَ فِي جَامِعِ الْقَرْوَيْنِ بِفَاسِ، مُنَافِحًا عَنِ مَذْهَبِ الْجَدِيدِ فِي مَحَارِبِ الْبَدْعِ، فَكَانَتْ لِدَعْوَتِهِ أَنْ يُلْبِيَ وَقْتَهُ فِي الْمَغْرِبِ، =

بعض أعيانها بُنكرانٍ حديث لطم موسى عليه السلام لِتَلَكَ الْمَوْتُ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ، فَوَقَعَ لَهُ مِثْلُ مَا وَقَعَ لِرَشِيدِ رَضا فِي حَدِيثِ سجودِ الشَّمْسِ تَحْتَ الْمَرْسَأِ، وَمَا وَقَعَ لِعَبْدِهِ فِي حَدِيثِ سَحْرِ الْيَهُودِ لِلْبَئِي عليه السلام، وَهُمَا فِي نَظَرِهِ الْأَسْتَاذَانِ الْإِمامَانِ الْعَظِيمَيْنَ الَّذِيْنَ تَجاوزُوا الْقَنْطَرَةَ! ^(١)

فِلَمْ يَسْكُنْ لَهُ أَقْرَانُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ وَقَطْهَا، حَتَّى تَصَدَّأَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ فِي إِنْكَارِهِ (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْجَبْجَوِي) ^(٢) فِي كِتَابِهِ «الْدِفاعُ عَنِ الصَّاحِبِيْنَ دِفَاعٌ عَنِ الْإِسْلَامِ»، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ الْإِسْمَاعِيلِيُّ ^(٣) فِي كِتَابِهِ «تَوْضِيحُ طُرُقِ الرَّشَادِ، لِحَسْنِ مَادَّةِ الْإِلَحَادِ» ^(٤).

فَلَقِدْ كَانَ مِنْ كَرِيمِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأَمَّةِ، أَنْ سَخَّرَ مِثْلُ هُؤُلَاءِ الْثَّلَاثَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ اسْتَطَاعُوا بِتَقْدِيْمِهِمْ لِأَفْكَارِهِمْ أَنْ يَحْسُرُوا ثَمَدَّهُ -وَلَوْ قَلِيلًا- فِي بَقَاعِ كَثِيرَةٍ مِنَ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، بِحُكْمِ بَقَايَا الثَّقَةِ فِي نُفُوسِ

= وَأَقْتَلَ بَعْضُ مُخَالِفِيهِ مِنْ أَرْبَابِ الْأَصْرَحَةِ بِمُغْفِرَةٍ، ثُمَّ تَرَقَّى فِي الْمَنَاصِبِ حَتَّى صَارَ وزِيرًا لِلْمَعْدِلِيَّةِ، وَصَارَ يُلْقَبُ مِنْ مُحِبِّيهِ بِشِيخِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ الْبَيْبَانُ فِي تُوبَةِ تَلَمِيْدِهِ مُحَمَّدِ تَقِيِّ الدِّينِ الْهَلَالِيِّ مِنَ الْطَّرِيقَةِ التَّجَاهِيَّةِ، تَوْفِيَ (تَ ١٣٦٤ هـ ١٩٤٥ م)، انْظُرْ تَرْجِمَتِهِ فِي «تَلَلُ التَّصَالِ» لَابْنِ سُودَةِ (ص/١٩٥).

(١) «مَشِيقَةُ الْأَلَيْبِينَ» لِمُحَمَّدِ الْمُخَاتَرِ السُّوْسِيِّ (ص/٢١٠).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ الْعَرْبِيِّ الْجَمْعَفِيِّ الْعَلَوِيِّ الْفَلَالِيِّ: فَاسِيٌّ مِنْ فَقَاهَةِ الْمَالِكِيَّةِ السُّلْفِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ، ذَرَسَ وَذَرَسَ فِي الْقَرْبَوْنَيْنِ، وَأَسَدَنَتْ إِلَيْهِ مِسَافَرَةُ الْمَغْرِبِ فِي الْجَزَائِرِ، وَوَلَى وَزَارَةُ الْمَعْدِلِ فِي عَهْدِ الْاِحتِلَالِ الْفَرَنْسِيِّ، وَيُسَبِّبُ تَعَايُّهُ مَعَ تَنصِيبِ ابْنِ عَرْفَةِ مُلْكًا لِلْمَغْرِبِ بِذَلِكَ مُحَمَّدُ الْخَامِسُ، تَقَرَّرَ مِنْهُ كَيْاً مُوَاطَنَيْهِ وَمَهْجُورَهُ، ثُمَّ عُزِّلَ بَعْدِ رَجُوعِ مُحَمَّدِ الْخَامِسِ، وَتَوْفَيَ فِي الْبَرِّيَّاتِ (تَ ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م)، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ حَقِيقَةُ الْفَكِّرِ السَّابِقِيِّ فِي تَارِيْخِ الْفَقَاهَةِ الْإِسْلَامِيِّ، انْظُرْ تَرْجِمَتِهِ فِي «إِنْتَهَى الْمُالَعِ» لَابْنِ سُودَةِ (ص/٥٦٠)، وَ«الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (ص/٩٦).

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ إِدْرِيسِ الْشَّرِيفِ الْمَلْوِيِّ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: مِنْ فَقَاهَةِ الْمَالِكِيَّةِ، تَولَّ القَضاَءَ عَدَةَ مَرَاتِ بِمَكَانِهِ وَفَاسِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَوَالَيْنِ الْمَغْرِبِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: «إِنْتَهَى الْمُهَاجَرَةِ الْأَكِيَّاسِ بِتَحرِيرِ فَالَّدَّةِ مَنَاقِشَ الْأَوْصِيَّاتِ»، وَ«تَقْيِيدُ عَلَى أَوَالِ شَرْحِ الْبَخَارِيِّ»، تَوْفِيَ (تَ ١٣٧٧ هـ ١٩٥٨ م)، انْظُرْ تَرْجِمَتِهِ فِي «مَلُوُكُ التَّصَالِ» لَابْنِ سُودَةِ (ص/١٣٠).

(٤) وَكَلَا الْكَاتِبَيْنِ كُلِّيَّا فِي دَارِ ابنِ حَزَمِ بِبَرْبُوْنَ، فِي نَشْرَةِ وَاحِدَةٍ، سَنةِ ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م، بِتَحْقِيقِ دَ. مُحَمَّدِ بْنِ عَزُوزِ.

الناس تُجاه فقهائهم، فيكسرُوا من جدّة اندفاعهم في نقض كثير من الأصول والتصوّص الشرعية.

الأمر الذي أحدث في نفس المستشرق «هاملتون جُب» حسرة على انجذاب مفهوم هذه المدرسة وفوّات أغراضهم من انكماشها، كما تراه في قوله: «السوء الحظ: ظلّ قسم كبيرٌ من المسلمين المحافظين . . لا يخضعون لهذه الحركات الإصلاحية، وينظرون إلى الحركة التي تزعمتها مدرسة محمد عبد بمصر نظرة كلّها ريبة وسوء ظن! لا تقلُّ عن ريبتهم في الثقافة الأوروبية نفسها!»^(١).

لكني مع ذلك أقول: ليت العلماء المحافظين وقتها - وبعدها - اعتبرُوا الاباعث لهذا التيار الإصلاحي في الظهور، وما اكتنفته مقاالتهم من أفكار بديعة نافعة، فيبتُوا على مهادها مشاريع إصلاحية مُنَقحة، تستفيدُ من اجتهاادات هذه المدرسة الرائدة إلى النهضة، وتتقادم ما زلت فيه من بعض مُخالفاتِ لأصول شرعية.

فيكونوا بهذا قد خدموا أمّتهم الخدمة التي يهفون إليها على وجو أكمل، بذلك قصِرَ الجهود - كما نراه اليوم - على مجرّد رُدود لا تُعطي في ذاتها حلاً بديلاً لِما يعيشه المسلمون - حُكّاماً ومحكومين - من إكراهاتٍ في واقعهم.

والحمد لله على حِكمته في قضائه وقدره.

(١) «إلى أين يتجه الإسلام»، لـجُب (ص/٦٩)، نقلًا عن «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» لمحمد محمد حسين (ص/٢١٣).